الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4844 | الجمعة | 26 رمضان 1445 هـ | 5 أبريل 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

عقب مشاركته في الاجتماع الـ 53 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج

العتيقي: قرارات «أوبك +» تضمن توازن السوق النفطية

قرار الكويت بتمديد خفضها الطوعي حتى نهاية الربع الثاني من العام ساهم في دعم الأسواق النفطية واستقرارها

اللجنة رحبت بتعهد العراق وكازاخستان بتحقيق المطابقة الكاملة وتعويض فائض الإنتاج

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط الدكتور عماد العتيقي إن قرارات (أوبك +) استباقية واحترازية لحماية الأسواق النفطية مشيدا بامتثال الدول الأعضاء في حصصهم المقررة داخل (أوبك +).

جاء ذلك في تصريح للوزير العتيقي نقله بيان صحافي صادر عن وزارة النفط الكويتية عقب مشاركته في الاجتماع ال53 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج (JMMC) في (أوبك +) الذي عقد عبر الاتصال المرئي بحضور محافظ دولة الكويت لدى منظمة أوبك والممثل الوطني لدولة الكويت لدى منظمة أوبك الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.

وأكد الوزير على ضرورة الالتزام بالحصص المقررة لتحقيق توازن السوق النفطية وأن هذا يحظى باهتمام (أوبك بلس) معربا عن تفاؤله بكافة القرارات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز دور أوبك بلس الرائد بتحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة من الدول الأعضاء.

وأوضح أن (أوبك بلس) تتابع عن كثب التطورات في السوق النفطية وتتخذ ما يناسب من إجراءات تضمن توازن السوق النفطية.

وذكر أن قرار الكويت بتمديد خفضها الطوعي البالغ 135 ألف برميل يوميا حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري ساهم في دعم الأسواق النفطية واستقرارها بالتنسيق والتعاون مع الدول المشاركة في التحالف ليستمر إنتاج الكويت عند 2.413 مليون برميل يوميا حتى نهاية شهر يونيو 2024.

وكانت دول تحالف (اوبك بلس) قد أكدت استعدادها لاتخاذ تدابير اضافية في أي وقت للحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية بناء على التماسك القوي بين المنتجين من (أوبك) والدول المشاركة المنتجة للنفط من خارجها والمنضوية داخل هذا التحالف.

وذكر بيان صادر عن الدائرة الإعلامية للمنظمة ان لجنة مراقبة السوق الوزارية المشتركة عقدت اجتماعها الوزاري ال53 عبر الفيديو لمراجعة سياسات الانتاج لشهري يناير و فبراير.

وقال ان اللجنة قامت بمراجعة بيانات انتاج النفط الخام لهذين الشهرين ولاحظت الالتزام العالي لدول (اوبك) والدول غير الاعضاء في (اوبك) بإعلان التعاون.

ورحبت اللجنة بتعهد جمهورية العراق وجمهورية كازاخستان بتحقيق المطابقة الكاملة وتعويض فائض الإنتاج.

كما رحبت اللجنة بإعلان الاتحاد الروسي أن تعديلاته الطوعية في الربع الثاني من عام 2024 ستستند إلى الانتاج بدلا من الصادرات.

واشار البيان الى ان الدول المشاركة التي لديها كميات زائدة في الانتاج ستقدم خطط التعويضات التفصيلية الخاصة بها المتعلقة بأشهر يناير وفبراير ومارس 2024 إلى أمانة (أوبك) بحلول 30 أبريل الجاري.

وستواصل اللجنة مراقبة مدى توافق تعديلات الإنتاج التي تقررت في اجتماع لجنة المراقبة ال35 المنعقد في 4 يونيو 2023 وتعديلات الانتاج الطوعية الإضافي التي أعلنتها بعض الدول المشاركة في أوبك والدول المشاركة من خارج اوبك في ابريل 2023 والتعديلات اللاحقة في نوفمبر 2023 وفبراير 2024.

ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة مراقبة السوق الوزارية المشتركة في الاول من يونيو المقبل.

من جهته أكد وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب التزام بلاده بالحفاظ على الخفض الطوعي والإضافي لإنتاجها من النفط حتى يونيو القادم.

جاء ذلك في تصريح لوزير الطاقة الجزائري عقب مشاركته في أعمال الاجتماع ال53 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف (أوبك +) الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي.

وقال عرقاب إنه "من خلال السعي إلى تعديل مستويات الإنتاج بشكل جماعي وفردي تمكنا تدريجيا من استعادة الظروف اللازمة لسوق نفط أكثر استقرارا وأقل عرضة للتقلبات".

وأضاف أن "الوزراء الأعضاء في اللجنة الوزارية المشتركة للمراقبة يتابعون باستمرار تطور أساسيات سوق النفط خلال الأشهر المقبلة كون الوضع الاقتصادي العالمي على المدى القريب لا يزال غير مؤكد حيث تتباين التوقعات بشكل كبير مع وجود فجوات كبيرة في النمو الاقتصادي من منطقة إلى أخرى".

وأشار إلى أن "حالة عدم اليقين هذه يمكن أن تؤثر على نمو الطلب العالمي على النفط رغم تزويد السوق بالإمدادات الكافية".

وشهد الاجتماع تأكيد دول تحالف (أوبك +) استعدادها لاتخاذ تدابير اضافية في أي وقت للحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية بناء على التماسك القوي بين المنتجين من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المشاركة المنتجة للنفط من خارجها والمنضوية داخل هذا التحالف.

وزير النفط عماد العتيقي يتوسط اللقطة خلال الاجتماع

التعديلات الطوعية للاتحاد الروسي في الربع الثاني من العام ستستند إلى الإنتاج بدلا من الصادرات

عرقاب: الوضع الاقتصادي العالمي على المدى القريب لا يزال غير مؤكد والتوقعات تتباين بشكل كبير

خلال الربع الأول من العام

البورصة تسجل 111.88 مليون دينار من تعاملات المستثمرين الأجانب

تلقت بورصة الكويت في الربع الأول من عام 2024 دعماً من تعاملات المستثمرين الأجانب الذين سجلوا صافي مشتريات بـ111.88 مليون دينار (364.53 مليون دولار)، لتُحقق البورصة أكبر مكاسب على مستوى بورصات دول مجلس التعاون الخليجي السبع.

كما ساهم أداء المؤسسات والشركات، ومحافظ العملاء الشرائي في دعم تعاملات بورصة الكويت بالثلاثة أشهر الأولى من العام، وقابل ذلك صافي بيعي للأفراد والصناديق الاستثمارية.

انعكس ذلك على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة التي ارتفعت بنحو جماعي في الربع الأول، إذ صعد "الأول" و"العام" بنسبة 7.48% لكل منهما، وارتفع "الرئيسي" 7.47%، وزاد "الرئيسي 50" بواقع 7.08%، وذلك عن مستواه بختام عام 2023.

وسجلت الأسهم في البورصة قيمة سوقية بنهاية تعاملات الربع الأول بنحو 43.111 مليار دينار بارتفاع 7.08% يُقدر بـ2.852 مليار دينار قياساً بمستواها في ختام العام المنصرم البالغ 40.259 مليار دينار.

وبلغت قيمة التداولات خلال الربع الأول من العام 3.78 مليار دينار، موزعة على 15.26 مليار سهم، بتنفيذ 885.85 ألف صفقة.

أداء مميز للبورصة في الربع الأول

الأجانب

جاء الدعم الأكبر من المستثمرين تحت فئة أخرى – الأجانب – بمختلف فئاتهم سواء أفراداً أو مؤسسات وشركات أو صناديق استثمارية، إذ سجلوا صافي شرائي بـ111.88 مليون دينار، لشرائهم أسهماً بـ520.57 مليون دينار، وبيع أخرى بنحو 408.69 مليون دينار.

وقابل تلك المشتريات صافي بيعي للمستثمرين الكويتيين بمختلف فئاتهم (أفراد – مؤسسات وشركات – محافظ عملاء – صناديق استثمارية) بقيمة 102.98 مليون دينار، إذ بلغت قيمة مشترياتهم 2.95 مليار دينار، مقارنة بمبيعات بإجمالي 3.05 مليار دينار، ورغم ذلك فهم الأكثر تعاملاً في البورصة.

لم يختلف الأمر على مستوى مساهمي دول الخليج – أفراد، مؤسسات وشركات، صناديق الاستثمارية – الذين اشتروا أسهماً بإجمالي 73.49 مليون دينار، وقابلها مبيعات بـ82.39 مليون دينار، لتصبح محصلة تعاملاتهم في الربع الأول من 2024 بيعية بقيمة 8.90 مليون دينار.

المؤسسات

تتوزع تعاملات المستثمرين في بورصة الكويت على اختلاف جنسياتهم على 4 فئات، وهي: الأفراد، المؤسسات أو الشركات، وصناديق الاستثمار، ومحافظ عملاء، اقتصر تعاملاتهم على المستثمرين الكويتيين.

واستمرت المؤسسات والشركات في احتلال المركز الأول بالفئات الأكثر تعاملات في بورصة الكويت، باقتناص أكثر من 57% من التعاملات.

اشترت فئة المؤسسات أو شركات أسهماً في البورصة خلال الربع الأول من عام 2024 بقيمة 2.05 مليار دينار، وباعوا أخرى بـ2.04 مليار دينار، مسجلين صافي شرائي بـ11.45%.

وفي المركز الثاني جاءت فئة الأفراد بتعاملات أكثر من 37%، مسجلين صافي بيعي بـ15.37 مليون دينار؛ إذ اشتروا أسهماً بواقع 1.34 مليار دينار، يقابلها مبيعات بقيمة 1.36 مليار دينار.

وثالثاً جاءت فئة محافظ العملاء، الذين سجلوا مشتريات بإجمالي 124.22 مليون دينار، ومبيعات بإجمالي 119.96 مليون دينار؛ ليسجلوا صافي شرائي بـ4.26 مليون دينار.

وفي المركز الرابع حلت الصناديق الاستثمارية لتأتي محصلة تعاملاتها بيعية بنحو 0.340 مليون دينار؛ إذ اشترت أسهماً بنحو 21.66 مليون دينار، قابلها مبيعات بـ22 مليون دينار.

يُذكر أن الربع الأول من العام الحالي، شهد العديد من الأحداث الهامة، بينما إعلان القوائم المالية السنوية للشركات المدرجة ببورصة الكويت والتوزيعات المقترحة.

يأتي ذلك فضلاً عن تنفيذ مراجعات المؤشرات العالمية مثل فوتسي راسل ومورجان ستانلي "إم إس سي آس" على الأسهم الكويتية، وتنفيذ اندماج بيت التمويل الكويتي "بيتك" على البنك الأهلي المتحد – الكويت، وإلغاء إدراج الأخير من البورصة الكويتية.

بالتعاون مع قوة الإطفاء العام

«الوطني» ينظم حملة الحماية من الحوادث خلال شهر رمضان

جماعية لفريق البنك الوطني مع رجال الإطفاء

نظم بنك الكويت الوطني حملته التوعوية بالتعاون مع قوة الإطفاء العام بالتزامن مع شهر رمضان المبارك وذلك بهدف تعزيز الوعي تجاه الحوادث.

وشارك في الحملة فريق من قوة الإطفاء العام مع ممثل عن بنك الكويت الوطني الذين قاموا بزيارات حقائب السلامة التي تتضمن إسعافات أولية ومطفأة حرائق وأجهزة لإنذار الحريق.

وقال مدير أول في إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر إن هذه الحملة تأتي في إطار التعاون المستمر مع قوة الإطفاء العام. وقد سبق لنا أن قدمنا حملات عدة لاقت نجاحاً وانتشارا وتفاعلا مثل حماية مرتادي البر والوقاية من الحوادث والحرائق بدليل أنها أحرزت تأثيرا توعوياً قوياً لاسيما مع التوعية المكثفة التي واكبت الحملة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأضاف الباقر أن بنك الكويت الوطني يعتز بالعمل مع قوة الإطفاء العام ويفخر بجهود أبطالها وتفانيهم في رسالتهم، ونحن نهدف إلى أن نصل إلى أبعد ما يمكن من خلال هذه الحملة الصيفية لتعزيز الوعي المجتمعي تجاه الحوادث والحرائق ورفع مستوى المسؤولية وهذا ما نتطلع على ترجمته من خلال انخفاض نسبة الحوادث والحفاظ على الأرواح والممتلكات.

ولفت الباقر إلى أنه تخلل الحملة زيارة إلى أبراج الكويت حيث جرى توزيع حقيبة السلامة من أجل التوعوية تجاه الحوادث وتوزيع حقيبة السلامة. وقد تولى فريق الإطفاء مهمة تقديم الشرح الكافي إلى جانب التركيز على أهم نصائح السلامة والأمان لتجنب أكبر نسبة من الحوادث والحرائق والإصابات.

وتجدر الإشارة إلى تجنب الحوادث يبدا بالوقاية منها، ويأتي إطلاق هذه الحملة بهدف خفض نسبة الحوادث والحرائق والخسائر البشرية التي نشهدها سنويا لاسيما في موسم الصيف والتي هي نتيجة محتومة للإهمال بالتقيد بالاشتراطات الوقائية وعدم معرفة كيفية التصرف لحظة وقوع حادثة الحريق.